# الدورة الـــ 89 للجمعية العامة للإنتربول

# اسطنبول (تركيا)، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

# السيد فيتالي بيرلوغ، رئيس لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام،

السيدتان والسادة أعضاء اللجنة التنفيذية،

السيدات والسادة مندوبو البلدان الأعضاء،

سيداتي وسادتي،

بصفتي رئيس لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول، يشرفني مجددا أن أقدّم إلى الجمعية العامة تقرير النشاط السنوي للجنة الرقابة الذي يغطي عامي 2019 و2020، بالنظر إلى تأجيل الدورة الـــ 89 للجمعية العامة.

وكما تعلمون، شهدت السنتان الماضيتان تحديات غير مسبوقة بسبب تفشي الجائحة العالمية، سواء من حيث تنظيم العمل أو القيود التي فُرضت على السفر بين البلدان.

وفي هذا الصدد، أود أولا أن أشير إلى أن اللجنة قد تمكنت، بفضل مرونة أعضائها، والجهود التي بذلها موظفو سكرتاريتها، والدعم الذي قدّمته وحدات الأمانة العامة، من مواصلة الاضطلاع بولايتها ومهامها في بيئة معقدة ومتغيرة. وبعد أن كانت اللجنة قد عقدت أربعة اجتماعات في عام 2019 في ليون، نجحت في عقد أربعة اجتماعات أيضا في عام 2020 ولكن بصيغة مختلطة (بحضور جزئي)، بما يتماشى مع التطورات التي شهدها الوضع الصحي، والقوانين الوطنية السارية على كل من أعضائها، والترتيبات التي تجيزها المنظمة لعقد الاجتماعات مع الحرص على ضمان أمن مراسلاتها الخطية والشفهية.

ولما كانت لجنة الرقابة هيئة معنية بحماية البيانات، كان لا بد لها من أن تتوخى أقصى درجات اليقظة والحذر. لذا، حرصت على الحفاظ على أعلى درجات الأمن لتفادي المخاطر الناجمة عن تسرب البيانات الشخصية. وقد شكلت هذه المسألة، كما يمكنكم أن تتخيلوا، عبء عمل إضافي على اللجنة.

وبفضل المشاركة المستمرة لأعضاء اللجنة وسكرتاريتها، لم تتأثر المهل الزمنية لمعاملة الطلبات (المنصوص عليها في النظام الداخلي للجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول) إلا بشكل هامشي بالوضع الاستثنائي المرتبط بالجائحة. وبالمثل، أمكن اعتماد آراء اللجنة وتوصياتها التي قدّمتها بشأن مشاريع واتفاقيات تعاون جديدة بناء على طلب الأمانة العامة، وأحيلت بشكل سريع إلى الأقسام المعنية.

ويشمل دور لجنة الرقابة الاستشاري تقديم المشورة للمنظمة بشأن أيّ مشروع أو عملية أو نظام، أو أيّ مسألة أخرى تنطوي على معاملة بيانات شخصية في منظومة الإنتربول للمعلومات، بمبادرة منها، أو بناء على طلب الأمانة العامة.

وفي إطار دورها هذا، شاركت اللجنة خلال عامي 2019 و2020 بصفة مراقب في أعمال لجنة معاملة البيانات، وأبدت تحديدا رأيها وأصدرت توصيات بخصوص الإصلاحات الجارية لنظام الإنتربول لمعاملة البيانات. وأقرت لجنة معاملة البيانات غالبية التوصيات التي أصدرتها لجنة الرقابة، وضمّنتها لاحقا في مشروع التعديلات على نظام الإنتربول لمعاملة البيانات الذي اعتمدتموه خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

وفي الوقت الذي تناقش فيه حاليا لجنة معاملة البيانات مجموعة إصلاحات أخرى، رحبت لجنة الرقابة بالمبادرة المتمثلة بمراجعة النظام المذكور بشكل دوري، وشددت على أهميتها من أجل كفالة بقاء القواعد السارية على معاملة البيانات متماشية مع آخر التطورات التقنية. ويتعين بالطبع إجراء هذه الإصلاحات على نحو يحافظ على فعالية التعاون الشرطي بين الدول ويأخذ في الاعتبار ضرورة حماية البيانات الشخصية واحترام حقوق الإنسان. واللجنة على استعداد دائم لتوفير خبراتها في هذا المجال، كما أثبتت في السابق.

وفضلا عن ذلك، ودائما في إطار دور اللجنة الاستشاري، طلب الفريق العامل المعني بالحوكمة الذي أنشأته الأمانة العامة مشورة اللجنة في عدة مناسبات، لا سيما بشأن مسائل تتعلق بالشؤون الأخلاقية، بعد أن كانت اللجنة قد أدرجت في قواعد اشتغالها منذ عام 2017، تدابير محددة تتعلق باستقلالية أعضائها وحيادهم، ثم في عام 2019، تعريفا للتضارب في المصالح الذي قد ينجم عن أنشطتها. وبرغم أن وضع أعضاء اللجنة (الذين يعيَّنون بفضل الخبرات التي يمتلكونها ويشغلون مناصبهم بصفتهم الشخصية لا كممثلين لبلدانهم) يختلف تماما عن وضع أعضاء سائر الهيئات الإدارية العليا للإنتربول، إلا أنه أمكن إطلاع الفريق العامل على بعض المبادئ العامة والتوجيهية بغية تعزيز التواصل مع البلدان الأعضاء.

وبعد أن ركزت اللجنة في عامي 2019 و2020 على تحسين عملية توفير المعلومات لمقدّمي الطلبات، عززت أيضا سياستها العامة للتواصل مع المكاتب المركزية الوطنية.

وقدّمت اللجنة بشكل منتظم تفسيرات للمكاتب المركزية الوطنية لمساعدتها في إطلاع اللجنة على موقفها. ووفرت أيضا معلومات بشأن مواضيع محددة – مثلا من خلال نشر مقتطفات من اجتهادات قضائية — لا لمقدّمي الطلبات فحسب، ولكن أيضا للمكاتب المركزية الوطنية لمساعدتها في امتلاك فهم أفضل للقضايا.

وأخيرا، نعتزم، بمساعدة الأمانة العامة، إيجاد الوسائل والموارد الضرورية لتنظيم أنشطة تدريبية للمكاتب المركزية الوطنية أو السلطات القضائية الوطنية، كل ذلك بهدف إدخال مزيد من التحسينات على كيفية معاملة الطلبات.

وأود أن أشير هنا إلى أن البلدان الأعضاء قد عززت في السنتين الماضيتين تعاونها مع اللجنة، لا سيما من خلال الرد بعناية أكبر على أسئلتها، وإحالة المزيد من المعلومات الجوهرية للدفاع عن مواقفها، والحرص على الالتزام بشكل أكبر بالمهل الإجرائية التي تحددها اللجنة. ويجدر بالتالي التنويه بهذا التطور الإيجابي الذي يأتي في فترة شهدت تفشيا للجائحة التي طالت في أغلب الأحيان بآثارها الخطيرة عمل أجهزة الشرطة الوطنية.

ومنذ إنشاء لجنة الرقابة، وتحديدا منذ اعتماد نظامها الأساسي، ثمة مسألة لا تزال تشكل مصدر قلق رئيسي، ألا وهي مسألة القيود المفروضة على حقوق مقدّمي الطلبات في الاطلاع على بيانات تخصهم عوملت في منظومة الإنتربول للمعلومات، وتبعات هذه القيود على نزاهة الإجراءات وفعالية سبل الانتصاف التي توفرها اللجنة.

ولقد سبق أن أشرت إلى هذه المسألة خلال دورات الجمعية العامة الماضية، ولكنني أرغب اليوم في أن أؤكد مجددا على بعض العناصر الأساسية.

وأود أولا أن أشير إلى أن اللجنة تقر تماما بضرورة فرض بعض القيود التي تطلبها المكاتب المركزية الوطنية على مقدّمي الطلبات، لا سيما لحماية سير التحقيقات الجارية. ولكن القواعد السارية تفرض على مصدر البيانات تزويد اللجنة بتبريرات محددة تخص القضية قيد الدرس، لتبيان الطابع المعقول والملائم لهذه القيود التي تمس بشكل مباشر حقا أساسيا. ولا تكشف اللجنة عن بيانات تتعلق بأحد مقدّمي الطلبات عندما يعارض مكتب مركزي وطني ذلك. ولكن في غياب تبريرات محددة للقيود المفروضة، تأخذ اللجنة في الاعتبار، عند النظر في جوهر القضية، الاختلال المحتمل الذي قد يضر بمقدّم الطلب. لذا، تحرص على تطبيق معايير مماثلة لتلك الواردة في الاجتهادات الوطنية والدولية.

ومن جانب آخر، يتعين على اللجنة، بموجب نظامها الأساسي الذي اعتُمد من قبل البدان الأعضاء، أن تكون قادرة على اتخاذ قرارات مبررة لتوفير سبل انتصاف فعالة للأشخاص الذين تعامَل بيانات تخصهم في محفوظات الإنتربول. لذا، فإن القيود المطلقة التي تطلب بعض المكاتب المركزية الوطنية فرضها بشكل منهجي دون أن يكون بمقدور اللجنة الإشارة على الأقل إلى وجود بيانات، قد يؤثر مباشرة في قدرتها على إنجاز معاملة طلب ما ويتسبب بتأخير هذه العملية. ونحن ندرك أن هذه القيود المطلقة التي تطلبها المكاتب المركزية الوطنية قد لا تعكس رغبتها ولكن قد تكون ناجمة عن تعليمات تلقتها من سلطاتها الوطنية المختصة.

وفي ما يتعلق بمعاملة الطلبات، أود أن أعطيكم لمحة عن عدد الطلبات الجديدة التي تلقتها هيئة الطلبات في السنتين الماضيتين: تلقت اللجنة 740 2 طلبا خلال الفترة 2019–2020 بشأن أكثر من 000 3 شخص، ناهيك عن جميع الطلبات التي وردتها من الأمانة العامة. وتمكنت اللجنة خلال الفترة نفسها من إنجاز معاملة 165 3 طلبا، أدى حوالي 500 2 منها إلى الخروج باستنتاجات تفيد بامتثال البيانات لأنظمة الإنتربول.

ومن باب المقارنة، ولوضع هذه المسألة في إطارها، سبق لي أن أشرت في خطابي الأول كرئيس للجنة في عام 2017 إلى الارتفاع المتواصل في عدد الطلبات الواردة الذي بلغ 847 طلبا في عام 2016. وفي غضون بضع سنوات، يكون هذا العدد قد تجاوز بالتالي الضعف.

ولوحظت المشكلات القانونية الرئيسية نفسها التي شهدتها السنوات الماضية، أي أن يدفع مقدّمو الطلبات في أغلب الأحيان، دعما لشكاواهم، بحجج ترتبط بتطبيق المادتين 2 و3 من القانون الأساسي للإنتربول.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكّركم بأن العام 2021 يصادف الذكرى السنوية الخامسة للنظام الأساسي للجنة. فقد قررتم خلال الدورة الـ 85 للجمعية العامة للإنتربول التي عُقدت في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، اعتماد النظام الأساسي للجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول بهدف تعزيز بنيتها واستقلاليتها وصلاحياتها وفعاليتها.

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، السيدتان والسادة أعضاء اللجنة التنفيذية، السيدات والسادة مندوبو البلدان الأعضاء، يمكنكم أن تروا أن اللجنة تشهد ارتفاعا منتظما في أنشطتها منذ دخول نظامها الأساسي حيز النفاذ، ما يتماشى مع الارتفاع المستمر في حجم البيانات المعاملة عبر قنوات الإنتربول. ولا شك في أن استحداث

المنظمة لمزيد من المشاريع الشرطية الواسعة النطاق، والإصلاحات الجارية لنظام معاملة البيانات، سيؤثران أيضا بشكل كبير في حجم أنشطة اللجنة.

واللجنة مستعدة لتأدية دورها بالكامل من أجل مواصلة ضمان تنفيذ نظامها الأساسي، ولا يمكن لذلك أن يتحقق إلا بدعمكم وبدعم الأمانة العامة.

ولئن كانت اللجنة هيئة مستقلة تحرص على أن تمتثل معاملة البيانات الشخصية عبر قنوات الإنتربول لأنظمة المنظمة، فإن التحقق من امتثال البيانات يقع أولا وقبل كل شيء على عاتق المكاتب المركزية الوطنية. ففي الواقع، ووفقا لنظام الإنتربول لمعاملة البيانات، لا سيما المادة 76 منه، تشكل المكاتب المركزية الوطنية مصادر البيانات المستوى الأول من الرقابة: ويتعين عليها تحديدا التحقق من نوعية البيانات التي توفرها ومن فائدتها للتعاون الشرطي الدولي. ونشجع بالتالي البلدان الأعضاء على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تطبيق هذه المادة تطبيقا سليما، على أمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض عدد الشكاوى المقدّمة إلى اللجنة. ونشير أيضا إلى أن الأمانة العامة، بوصفها الجهة المسؤولة عن إدارة منظومة الإنتربول للمعلومات، تضطلع بدور أساسي في عملية التحقق من الامتثال، ويتعين عليها تأدية دورها هذا كاملا.

ولهذا السبب، أشدد على أنه لا يمكن للمنظمة أن تتمكن من ضمان نوعية وفائدة البيانات المتبادلة عبر قنواتها إلا بفضل تعاونكم وتعاون الأمانة العامة بشكل كامل، ما سيتيح لها بالتالي حماية نفسها من مخاطر إقامة دعاوى قضائية ضدها.

سيداتي وسادتي، باسم جميع أعضاء اللجنة، أؤكد لكم مجددا أن اللجنة تبذل كل ما في وسعها لضمان التقيد بقواعد الإنتربول وحماية المنظمة من خلال تحقيق التوازن الصحيح بين احتياجات التعاون الشرطي الدولي وحقوق الأفراد.

وكما تعلمون، يتسم عمل اللجنة بالسرية، والجمعية العامة ليست بالتالي المنتدى المناسب لمناقشة الحالات الخاصة. ولكنني على استعداد للتواصل مع الوفود الراغبة في مناقشة مسائل عامة تتعلق بعمل اللجنة، في الحدود التي يفرضها النظام الأساسي للجنة ومع الالتزام بمبدأ الإنصاف بين الأطراف.

بالنيابة عن أعضاء اللجنة جميعا، أشكركم على إصغائكم.